الاطراف كان أمراً لا بدّ منه، لأن المحادثات الثنائية لم تحرز أي تقدّم ملموس» (**الثورة**، دمشق، ٢٨/١/١٩٩٢). وأوضح وزير خارجية لبنان، فارس بويز، موقف بلاده، قائلاً: «نحن لم نضع شروطاً تعجيزية... ولم نقل اننا لن نشارك الّا اذا انسحبت اسرائيل من الأراضي المحتلة؛ ولكن قلنا اننا نريد ان تحقق المباحثات الثنائية تقدّماً ملموساً وجدياً وجذرياً» (**السلام**، ٣/٢/١٩٩٢).

أمّا سوريا، التي ربطت مشاركتها في المفاوضات الاقليمية بالتقدّم في المفاوضات الثنائية، فكانت قاطعة؛ اذ قال وزير الاعلام السوري، محمد سلمان: «ان سوريا لن تتوجّه الى المباحثات متعددة الاطراف، ما لم يكن هناك خطوات متقدّمة تؤكد ان اسرائيل ستنسحب من [على] الاراضي العربية المحتلة، وأنها ستعطي للفلسطينيين حقوقهم المشروعة» (**تشرين**، ٢٧/١/١٩٩٢). وعرض وزير الخارجية السورية، فاروق الشرع، للحكومة السورية أسباب امتناع سوريا عن المشاركة، بالقول: «ان بحث مسائل التعاون الاقليمي بين الدول العربية وبين اسرائيل قبل تحقيق الانسحاب الاسرائيلي لا يمكن اعتباره الّا محاولة لاسترضاء المعتدي ومكافأة له على عدوانه... [و] في كل الاحوال، ان عدم مشاركة سوريا ولبنان والفلسطينيين، وهي الاطراف المعنيّة مباشرة باستعادة أراضيها المحتلة، كفيل بتخفيض حجم الخسائر في الجانب العربي، وباعادة تركيز الجهود الدولية على تنفيذ قرارات الامم المتحدة، التي عقد على أساسها مؤتمر السلام في مدريد» (**الثورة**، ٢٩/١/١٩٩٢). وكان نائب الرئيس السوري، عبدالحليم خدام، قال ان «المؤتمر المقترح في موسكو يستهدف اقامة علاقات طبيعية بين دول المنطقة واسرائيل... [و] هو اقتراح اسرائيلي، بالاساس، ولخدمة مصالح اسرائيل، فأمر طبيعي ألّا نشارك فيه... [اذ] كيف يمكن ان يُبحث [في] التعاون الاقتصادي والتعاون حول المياه والشعب الفلسطيني مشرّد يعاني [من] الأمرّين» (**تشرين**، ٢٢/١/١٩٩٢). وعلّقت صحيفة «البعث»، جريدة الحزب الحاكم في سوريا، في افتتاحية لها: «اذا لم يكن هناك سلام، فكيف يجرى البحث في ما هو تالٍ للسلام؟ وكيف يمكن ان تُبحث شؤون التجارة والتبادل التجاري والبيئة بين طرفين متحاربين، وفي ظل حالة حرب قائمة ولم تنته؟... ان المرحلة المتعددة الاطراف... اختراع اسرائيلي بحت، وقبلت به الولايات المتحدة [الاميركية] من أجل اغراء اسرائيل، كما قيل، للمجيء الى مفاوضات السلام... باعطائهم الأمل في الحصول على ثمار السلام فيما بعد» (تركي صقر، **البعث**، دمشق، ٢٣/١/١٩٩٢). ولم تُجدِ محاولات مصر في اقناع سوريا بالعدول عن موقفها. فقد صرّح وزير خارجية مصر، عمرو موسى، بعد لقائه الرئيس السوري، حافظ الاسد، في دمشق: «ان سوريا لن تشارك في المفاوضات المتعددة الأطراف المقررة في موسكو» (**السلام**، ١٩/١/١٩٩٢).

وقد افتتحت المرحلة الثالثة من مفاوضات السلام في موسكو، في ٢٨/١/١٩٩٢، برعاية الولايات المتحدة الاميركية وروسيا، وبحضور واحد وعشرين دولة عربية وأجنبية، بما فيها اسرائيل، وبغياب سوريا ولبنان وفلسطين. وتفادت كلمات وزيري خارجيتي الدولتين راعيتي المؤتمر «التطرّق الى الصراع العربي ـ الاسرائيلي وأسبابه، وكذلك الغياب الفلسطيني عن المؤتمر، وغياب سوريا ولبنان» (**المصدر نفسه**، ٢٩/١/١٩٩٢). لكن وزير خارجية مصر أوضح «ان التعاون الاقليمي لا يمكن ان يشكّل، وحده، اطاراً للسلام دون ان يكون مؤسساً على قواعد القانون والعدالة التي ستكون بانسحاب اسرائيل من [على] الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني» (**الشعب**، ٢٩/١/١٩٩٢). وطالب وزير خارجية الاردن، كامل ابو جابر، في كلمته، بـ «ضرورة وجود ممثلين عن فلسطينيي الخارج ضمن الوفد الفلسطيني... [حيث] لا يمكن التوصّل الى حلول دونما وجود فلسطينيين من الخارج... [وطالب] بضرورة تمكين الفلسطينيين من المشاركة في المحادثات داخل مجموعات العمل، بصفتهم يدخلون في صلب النزاع العربي ـ الاسرائيلي» (**السلام**، ٢٩/١/١٩٩٢).

وفي مداولات المؤتمر، قال وزير خارجية مصر: «ان عودة الاراضي المحتلة مسألة ضرورية وأساسية... [و] بناء المستوطنات عملية غير قانونية ومرفوضة، ولا بدّ من وقفها، اذا أردنا النجاح